



مطالب الإصلاح لا تنتهي

الصراعات السياسية تدمر منظومة الكهرباء المترهلة في لبنان

القطاع الكهربائي حجر عثرة أمام تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

وعندما تنقطع الكهرباء من شبكة الشركة تضطر المنازل إلى الاعتماد على موردين من القطاع الخاص على مستوى الأحياء بنمن باهظ ويقدر اقتصاديون أن اللبنانيين يدفعون حوالي 1.5 مليار دولار أو أكثر على الأحياء من خلال مولدات صغيرة وشبكة من الكابلات تتدلى في الكثير من الأحياء من أعمدة الإضاءة على نحو محفوف بالخطر.

وسعت الحكومة في العام الماضي لتنظيم عمل أصحاب هذه المولدات لتخفيض الأسعار.

جان كوبيس

دون إصلاح الكهرباء لا يمكن إيقاف الانهيار الاقتصادي

ويحتاج عمر الهاني (38 عاما) الذي يعمل في محل للزهور في مدينة طرابلس الشمالية إلى استقرار التيار الكهربائي لأبنة البالغ من العمر عشرة أشهر الذي يعتمد على جهاز استنشاق البخار لمساعدته على التنفس.

وفي الوقت الحالي لا تصل الكهرباء إلى بيته إلا ساعة أو ساعتين في اليوم من الشبكة العامة في حين أن المولد المحلي لا يسد النقص ولذا يأخذ الهاني ابنه إلى بيوت الأصدقاء بحثا عن كهرباء.

وقال الهاني وهو أب لستة أطفال يزيد دخله قليلا عن دولار في اليوم إن الوضع ليس سيئا فقط بل بالغ السوء. إلى جانب المصانع المحلية يمثل الشاطئ حول سلعاتا أرضا لم تمس تقريبا بالمقارنة مع مساحة كبيرة من الساحل اللبناني. يحف بالطريق الساحلي الهادئ غطاء أخضر وتلال صخرية ترتفع بشدة على أحد الجانبين وعلى الجانب الآخر شاطئ صخري يستمتع به المصطوفون الأكثر جراً.

وقال مصدر دولي مطلع إن مجموعة البنك الدولي أثارت مخاوف بخصوص سلعاتا كموقع محطة كهرباء في 2018.

وقال المصدر إن التكلفة تتضمن استحواد الدولة على أراض ورمم مناطق من مياه البحر وهو ما يعني أن الاستثمار ليس مجديا. وحددت خطة طوارئ أعدها البنك الدولي لقطاع الكهرباء أولويات الحكومة في أول 100 يوم من الحكم. ودعت الخطة لبدء عملية شراء لبنان محطة كهرباء في الزهراني في الجنوب والتي تعتبر على نطاق واسع موقعا مناسباً لأنها بالفعل مقرا لمحطة كهرباء. ومن شأن ذلك أن يسهم في خفض التكاليف.

وردد المحتجون هتافات تطالب بإطفاء الأنوار في بيوت القيادات الحاكمة وإثارة بيوت أفراد الشعب. ويتيح الفشل في إصلاح قطاع الكهرباء لمحة عن الكيفية التي انزلق بها لبنان إلى أسوأ أزمة تواجهه منذ انتهت في 1990 الحرب الأهلية وكيف تفسخ النظام المالي تحت وطأة الدين العام فحال بين أصحاب المخدرات وحساباتهم المصرفية وتسبب في عجز الدولة عن سداد الدين السيادي وهو بقيمة العملة اللبنانية وزاد معدلات الفقر.

وزاد انفجار الأسبوع الماضي اللبنانيين بؤسا على بؤس بنشر الدمار في قلب بيروت التجاري وحرمان حوالي 250 ألفا من المأوى. كما جعل انقطاع الكهرباء عمليات إزالة آثار الانفجار أكثر صعوبة وخطورة في الشوارع المظلمة المغطاة بالزجاج المكسور والركام في ظل وجود خطر سقوط الحطام طوال الوقت. وعزا المسؤولون الانفجار إلى كمية ضخمة من نترات الأمونيوم مخزنة بشكل غير آمن في بيروت.

وبالنسبة للكثير من اللبنانيين لم يكن الانفجار سوى أحدث مظاهر الإهمال من جانب النخبة الطائفية التي فشلت على مدى العشرات من السنين في توفير أبسط الخدمات.

وقال جان كوبيس منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان إنه بغير إصلاح قطاع الكهرباء من خلال "تدابير فورية وملموسة وسليمة تقنيا واقتصاديا، لا يمكن للبنان أن يوقف الانهيار الاقتصادي والاجتماعي المتزايد ويصبح اللبنانيون محكوما عليهم ببؤس متزايد لن يستطيعوا أن يتحملوه". وأضاف "البلد كله يعرف ذلك. لكن هل يدركه القادة؟".

وتصدت الحكومة للمنتقدين الذين اتهموها بالتقاعس عن إصلاح الشبكة. وبعد أن قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان خلال زيارة لبيروت في يوليو إن "خطوات معالجة مشكلة الكهرباء ليست كافية"، قال رئيس الوزراء دياب إن لو دريان "ليست لديه معلومات كافية عن مدى إصلاحات الحكومة".

ومشاكل شركة كهرباء لبنان متجددة ومنها عجز في الإنتاج يبلغ 1500 ميغاوات على الأقل وشبكة التوزيع التي تتسبب في هدر كبير وسرقة التيار الكهربائي والتلاعب في العادات ومشاكل التحصيل. ولم تتغير رسوم الكهرباء منذ التسعينات الأمر الذي أسهم في خسائر الشركة الضخمة وتعهدت حكومات متعاقبة بإصلاح ذلك لكنها لم تف بوعودها. وتتبادل كل الأطراف الاتهامات في تعطيل الإصلاح.

سلط انفجار مرفأ بيروت الضوء على انهيار القطاع الكهربائي في لبنان والذي ظل حجر عثرة أمام كل محاولات الإصلاح وكان على رأس متطلبات المانحين لتطبيق إصلاحات من بينها إقامة هيئة تنظيمية للقطاع وتحديث الشبكة وزيادة الأسعار غير أنه لم يحصل أي تغييرات.

بيروت - أحياء انفجار مرفأ بيروت إشكاليات قطاع الكهرباء في لبنان حيث تمت إعادة طرحه خلال مؤتمر المانحين الذي تطرق إلى ضرورة اعتماد مبادرات سياسية قوية لمكافحة الفساد وفرض الشفافية وتنفيذ الإصلاحات وعلى رأسها قطاع الطاقة المتكامل بالتجاذبات السياسية والطائفية.

وتعهد مانحون وقوى دولية الاثنين خلال مؤتمر طارئ للمانحين الدوليين بحشد "موارد مهمة بلغت 250 مليون يورو لمساعدة بيروت على التعافي من الكارثة وتطالب لبنان بالشفافية في ما يتعلق باستخدام المساعدات.

الأقل من مشكلة متفاقمة في قطاع الكهرباء ذي المعامل المتداعبة، ومن ساعات تقنين طويلة تصل إلى 12 ساعة أحيانا، ما أجبر غالبية المواطنين على دفع فاتورتين، واحدة للدولة وأخرى مرتفعة لأصحاب مولدات الكهرباء الخاصة، التي تعوِّض نقص إمدادات الدولة.

ونقلت رويترز أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون فقد شوارع بيروت المدمرة الأسبوع الماضي بعد الانفجار الهائل في المرفأ، الذي راح ضحيته 158 شخصا على الأقل، وقدم الدعم للشعب اللبناني ووجه رسالة حازمة إلى الطبقة الحاكمة في البلاد. وقال خلال مؤتمر المانحين الدوليين إن ما يحتاجه لبنان هو تغيير جذري مشيرا إلى ضرورة "تبني مبادرات سياسية قوية لمكافحة الفساد وفرض الشفافية وتنفيذ الإصلاحات التي طرحت قبل عامين".

وأضاف أن على رأس هذه الخطوات "إصلاح قطاع الطاقة لحل إزمات نقص الكهرباء التي تؤثر على الشعب اللبناني اليوم". وكرر ماكرون تلك النقطة أكثر من مرة خلال زيارته التي استمرت يوما واحدا.

والاثنين أعلن رئيس الوزراء حسان دياب استقالة حكومته في مواجهة الغضب الشعبي المتزايد. يعاني لبنان منذ سنوات من انقطاع الكهرباء، ويرى كثيرون من اللبنانيين أن عجز الدولة عن توفير الكهرباء بشكل يمكن الاعتماد عليه أصبح رمزا لأوجه الفشل الأخرى في البلاد. وأصبحت عبارة "الكهرباء راحت" من بين أوائل العبارات التي ينطقها الأطفال هنا.

انقطاع الكهرباء جعل عملية إزالة آثار الانفجار أكثر صعوبة وخطورة في الشوارع المظلمة والمدمرة في بيروت

وقالت سميرة العزاز التي تعمل مديرة لصالحة ترميمات رياضية "أمضينا عشرة أيام بلا كهرباء على الإطلاق". وكانت قد انضمت الشهر الماضي للاحتجاجات خارج مقر شركة الكهرباء في بيروت والتي تم وضع أسلاك شائكة على سجاجها الأصفر في الأونة الأخيرة.

تراجع قياسي لإيرادات البحرين منذ مطلع 2020

عمقت آثار الوباء المتاعب التي يشكوها الاقتصاد البحريني نظرا لتراجع قياسي في الإيرادات في وقت يكافح فيه البلد تداعيات انهيار أسعار النفط ما يضاعف التحديات أمام الحكومة.

المنامة - أظهرت أحدث البيانات تراجعاً قاسياً في إيرادات البحرين حيث يشهد البلد نقصاً في الموارد وشحاً في السيولة نظراً لانخفاض أسعار النفط ما أثر على التوازنات المالية.

وقال وزير المالية والاقتصاد البحريني الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة إن "الإيرادات العامة للبحرين تراجعت بنسبة 29 في المئة في النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع الفترة المقابلة من العام 2019، نتيجة تراجع أسعار النفط وتدابير جائحة كورونا".

وتراجعت أسعار النفط بحددة هذا العام، ووصلت في مارس إلى أدنى مستوياتها في 20 عاماً عند أقل من 20 دولاراً للبرميل، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط وحرب أسعار قادتها السعودية ضد منتجين من خارج منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك في مقدمتهم روسيا.

ورغم تحسن الأسعار بعد اتفاق مجموعة أوبك+ في أبريل على تخفيضات في الإنتاج، إلا أنها ما زالت أقل بنحو 30 في المئة عن متوسط أسعار 2019.

وسبق وقامت الحكومة البحرينية بتنفيذ برنامج واسع لدعم الأفراد والشركات في القطاع الخاص لتخفيف تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد، الذي أضر بمعظم النشاطات الاقتصادية.

وسبق وأعلن وزير المالية والاقتصاد البحريني الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، في مارس الماضي، أن "الحكومة اتخذت قرارات وإجراءات تتضمن إطلاق حزمة مالية بقيمة 11.4 مليار دولار لدعم الاقتصاد لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وأن وزارة المالية والاقتصاد والجهات الحكومية ذات العلاقة، تسعى لإقرار الحزم التخفيفية في أسرع وقت ممكن، مع تسريع الإجراءات التشريعية المطلوبة، كإلوية قصوى لتخفيف تداعيات انتشار الوباء على الشركات والأفراد".

كورونا يقلص تدفق الاستثمارات على تونس

تونس - تسبب فيروس كورونا في تقليص تدفق الاستثمارات على تونس خلال النصف الأول من العام الجاري جراء إجراءات العزل وتعطل مختلف الأنشطة الاقتصادية ما يضاعف التحديات أمام البلد الذي يعاني إشكاليات لا حصر لها.

بحسب العملات الأجنبية فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الدولية المتدفقة على تونس إلى موفى يونيو من هذا العام ما قيمته 38.1 مليون دولار مقابل 43.6 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي أي ما قيمته 35.4 مليون أورو مقابل 38.8 مليون أورو في 2019.

وعلى غرار بقية دول العالم سيشهد الاقتصاد التونسي خلال كامل العام الحالي تراجعا بنسبة 6.5 في المئة وفق آخر تحيين أنجزته الحكومة المستقلة في منتصف شهر يوليو 2020 تبعاً لانعكاسات تفشي فيروس كورونا. وبخصوص التوزيع القطاعي للاستثمارات الدولية فإنها سجلت تراجعا بين 9 و50 في المئة باستثناء قطاع الزراعة، الذي سجل تطوراً إيجابياً بنسبة 18 في المئة.



على أمل عودة النشاط

تلاش حاد في الإيرادات

- 35 في المئة: نسبة تراجع الإيرادات النفطية
- 13 في المئة: نسبة انخفاض الإيرادات غير النفطية

وأوضح الوزير، خلال لقاء افتراضي باللجنة المالية والاقتصادية في مجلسي الشورى والنواب نقلته الوكالة الرسمية، أن "هذا التراجع الحاد في الإيرادات جاء بسبب الانخفاض في أسعار النفط ما أدى إلى انخفاض في الإيرادات النفطية المحصلة بنسبة 35 في المئة مقارنة بمحصلة الفترة ذاتها للسنة المالية 2019".

وكذلك، قال الوزير إن "الإيرادات غير النفطية انخفضت بنسبة 13 في المئة خلال فترتي المقارنة، نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى تجميد تحصيل بعض الرسوم الحكومية خلال فترة جائحة فيروس كورونا".

وحسب الوزير البحريني، بينت نتائج الإفصال انخفاضاً في النفقات الجارية بنسبة 5 في المئة مقارنة بنفس

14.2

نسبة تراجع تدفق الاستثمارات على تونس خلال النصف الأول من العام 2020

وتراجعت الاستثمارات الدولية المتدفقة على تونس، خلال النصف الأول من 2020، بنسبة 14.2 في المئة وفق بيانات إحصائية نشرتها وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.

وتقدر قيمة هذه الاستثمارات بنحو 11.2 مليون دينار مقابل 12.97 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من 2019.

وتوزعت هذه الاستثمارات إلى 39.1 مليون دينار استثمارات الحافظة المالية (الاستثمار في البورصة) مقابل 45.6